

دور لجان التدقيق في زيادة مصداقية التقارير المالية المعدة لتحديد وعاء ضريبة الدخل

(دراسة في قسم الشركات لمديرية ضريبة الدخل / اربيل)

م. بارزان علي خضر خوشناو
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة صلاح الدين

The role of auditing committees in increasing the credibility of financial reports prepared for identifying the base income tax,(Study at the Department of the Directorate of corporate income tax / Erbil)

Lec. Barzan Ali Khuthar khushnaw
Salahaddin Uni./ College of Admin. and Econ.

المستخلص:

تحتل لجان التدقيق باهتمام كبير من المؤسسات والمنظمات الاقليمية والدولية وعلى نحو خاص بعد الأزمة المالية الحالية إذ أصبحت حقلاً خصباً للبحث والدراسة ومن أجل ذلك كانت الحاجة ماسة للقيام ببحث يربط العلاقة بين الوعاء الضريبي ولجان التدقيق للإفادة من إيجابياتها المتعددة، إذ تساعد لجان التدقيق في القضاء على التعارض وتحقيق الانسجام والتوازن بين مصالح الفئات المختلفة المهتمة بالمنظمة سواء أكانت اقليمياً أم خارجياً، ومن بين تلك الفئات السلطة المالية. ويسعى هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف منها:

- 1- الاستفادة من تطبيق قواعد لجان التدقيق في منظمات الاعمال عن طريق آليات لجنة لتحسين المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية.
- 2- تأكيد على ضرورة التفاعل بين لجنة التدقيق ونظام الرقابة الداخلية، والمدين الخارجي باعتبارها حلقة وصل بينهما.
- 3- معرفة أثر تطبيق إجراءات لجنة التدقيق في مصداقية التقارير المالية وذلك لتعزيز الثقة في التقارير المالية المقدمة إلى السلطة المالية لتحديد الوعاء الضريبي.

الكلمات الاستدلالية: لجان المراجعة , مصداقية التقارير المالية , الوعاء الضريبي.

Abstract:

The Audit Committee has the great concern from the international and regional, institutions and organizations especially after the current financial crisis. It became a fertile field for research and study.

So an urgent need was to do research links the relationship between taxes and The Audit Committee to take advantage of Its multiple positives because The Audit Committee helps in the elimination of the conflict, to achieve harmony and balance between the interests of different groups interested in the company whether from within or from outside, financial authority is one of the these categories.

The aim of this research is to achieve a set of objectives including:

- 1- benefit from the application of the rules of audit committees in business organizations through the mechanisms of the Commission to improve the accounting information contained in financial reports.
- 2- confirm the need for interaction between the audit committee and the internal control system, external auditor as a link between them.
- 3- know the effect of the application of the Audit Committee in the credibility of the financial reporting procedures and to enhance confidence in the financial reports submitted to the financial power to determine the tax base.

Keyword: Audit committees ,credibility of financial reporting, the taxbase.

المقدمة:

أدت الفضائح المالية لمنظمات الأعمال وما نتج عنها من إفلاس وانهيار إلى فقدان ثقة غالبية المجتمع بالبيانات والمعلومات المحاسبية لمعظم المنظمات، ولفت ذلك المستثمرين، والمشرعين، والمنظمات المهنية، والباحثين من خلال الدراسات التي خلصت إلّا أن الأسباب الرئيسية تعود إلى افتقار إدارتها إلى الممارسات السليمة لكل من الإجراءات الإدارية والتنظيم والرقابة والإشراف الفعال بما يضمن تحقيق الأهداف الموضوعية، والالتزام بالأنظمة الداخلية والقوانين المنظمة لشؤون أعمالها من جانب، ومن جانب آخر نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق مبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية، ونتج عن ذلك زيادة انعدام ثقة المستخدمين بالتقارير المالية، ولإظهار نتيجة أعمالها والمركز المالي لمنظمة الأعمال بصورة عادلة وسليمة، كان لا بد من تشكيل لجان التدقيق والتي تتكون من أعضاء غير التنفيذيين، التي تنصب مهامهم على الإشراف والرقابة على عملية إعداد القوائم المالية لضمان مصداقيتها، وتقويم نظام الرقابة الداخلية، وتضييق النطاق بين مراقب الحسابات والإدارة التنفيذية لمنظمات الأعمال.

ومن بين الجهات المستفيدة من تطبيق منهج لجان التدقيق لمنظمات الأعمال هي السلطة المالية، لاعتمادها على التقارير المالية المقدمة من قبل المكلفين للوصول إلى وعاء ضريبي عادل وسليم، عن طريق ما تحتويه تلك التقارير إلى تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية للمعلومات الواردة فيها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما تتبناه لجان التدقيق من إجراءات التدقيق والإشراف على المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية لكي تُعتمد من قبل السلطة المالية لتحديد الوعاء الضريبي. وعليه سيتم استعراض فكرة الدراسة عن طريق المحاور الآتية:

المحور الأول: منهجية البحث.

المحور الثاني: الإطار النظري للجان التدقيق والوعاء الضريبي.

المحور الثالث: الإطار التطبيقي للبحث.

منهجية البحث: المحور الأول

مشكلة البحث: أولاً

تعاني منظمات الأعمال العاملة في إقليم كردستان من تفعيل دور لجان التدقيق، وعبر التركيز على الدور الذي تمارسه تلك اللجان من دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية ودورها في تدعيم وظيفة التدقيق الداخلي للقيام بالمهام المتعلقة بتقييم السياسات والإجراءات المحاسبية والمالية في المنظمة، ودعم المدقق الخارجي للقيام بمهامه المتعلقة بالتقارير المالية عن طريق تعزيز استقلاليته مما يساهم في زيادة الثقة

بالتقارير المالية من قبل المستخدمين، ومن بينها السلطة المالية، نتيجة لذلك عدم الأخذ بغالبية التقارير المالية المعدة للتحاسب الضريبي من قبل مديرية ضريبة الدخل /أربيل والمقدمة من قبل المكلفين المشمولين بالالتزام الضريبي على وفق قانون ضريبة الدخل 113 لسنة 1982 المعدل ،وذلك لعدم توافر الشفافية والوضوح في المعلومات الواردة في تلك التقارير وبشكل تساهم في ازدياد عدم قناعة السلطة المالي بالريح المحاسبي المعلن والمفصح عنه لغرض إجراءات التحاسب الضريبي.

أهمية البحث:ثانيا

- تأتي أهمية البحث وبصفة أساسية من توفير دليل عملي عن لجان التدقيق لمنظمات الأعمال العاملة في إقليم كردستان والتي تساهم بدورها في زيادة مصداقية التقارير، للاستفادة منها في:
- 1- بيان المقصود بلجان التدقيق ودورها في زيادة مصداقية التقارير المالية.
 - قياس ثقة الجهات ذات العلاقة والمستخدم للخدمات للمعلومات المحاسبية، ومنها السلطة المالية في التقارير المالية لتحديد الالتزام الضريبي.
 - تفعيل العلاقة بين لجنة التدقيق والمراقبة الداخلية، والمراقبة المحايدة، الأمر الذي يزيد من ثقة ومصداقية التقارير المالية.
 - 4 -استطلاع رأي عينة المبحوثين في منظمات الاعمال العاملة في إقليم كردستان حول لجان التدقيق للتحقق من الصلاحيات والمحددات التي يمكن استخدامها لتحقيق زيادة مصداقية التقارير المالية.

أهداف البحث:ثالثاً

- يهدف البحث إلى دراسة وتحليل العلاقة بين مبادئ لجان التدقيق وتحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية،والمدقق الخارجي في إطار التطبيق المتنامي لإجراءات لجان التدقيق،وينبثق من الهدف الأساسي للبحث،الأهداف الفرعية الآتية:
- 1- توضيح مفهوم لجان التدقيق وبيان أهمية تطبيقه في منظمات الاعمال.
 - 2-الاستفادة من تطبيق قواعد لجان التدقيق في منظمات الاعمال عن طريق آليات لجنة لتحسين المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية.
 - 3- تأكيد ضرورة التفاعل بين لجنة التدقيق ونظام الرقابة الداخلية،والمدقق الخارجي باعتبارها حلقة وصل بينهما.
 - 4- معرفة أثر تطبيق إجراءات لجنة التدقيق في مصداقية التقارير المالية وذلك لتعزيز الثقة في التقارير المالية المقدمة إلى السلطة المالية لتحديد الوعاء الضريبي.

فرضية البحث:رابعاً

إنّ تفعيل منظومة لجان التدقيق في منظمات الأعمال العاملة في إقليم كردستان /العراق يؤدي إلى زيادة الثقة والمصادقية في التقارير المالية المقدمة للسلطة المالية ومن ثم تحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل وسليم،ويشتق منه الفرضيات الفرعية الآتية:

1-لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لإجراءات لجان التدقيق على مصداقية التقارير المالية والتحاسب الضريبي.

2- لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية لإجراءات لجان التدقيق على مصداقية التقارير المالية والتحاسب الضريبي.

عينة البحث :خامساً

تستدعي متطلبات الدراسة أن نتعرف على عينة البحث لأنها تمثل الخطوة الأولوالأساس الذي تستند إليه الدراسة وحسب طبيعة مشكلة البحث والهدف منها،والتي تمثل:

- مراقبو الحسابات: عدد من مراقبي الحسابات باعتبارهم المعنيين بتدقيق حسابات منظمات الاعمال والمشمولين بنظام مسك الدفاتر التجارية.
- المكلفون (منظمات الاعمال) : عدد من العاملين في منظمات الاعمال لاسيما في قسمي المالية والتدقيق وبعض مديري الأقسام،ومديريها المفوضين،باعتبارهم مسؤولين عن إعداد التقارير المالية.
- السلطة المالية:ومنهم المخمنين والمدققين في قسم الشركات في مديرية ضريبة الدخل /أربيل.

المحور الثاني/ الإطار النظري للجان التدقيق ووعاء ضريبة الدخل

تركز منظومة لجان التدقيق على الإفصاح والشفافية في إعداد القوائم المالية وضمان حقوق المساهمين وعلى تحقيق العدالة الكافية لأطراف المستفيدة من القوائم المالية، والتي جاءت لخدمة الأطراف التي تتعامل مع منظمات الاعمال كافة ومنها السلطة المالية،ويتم تناول الفقرات الآتية:

أولاً: الإطار المفاهيمي للجان التدقيق

باتت الحاجة ملحة إلى لجان المراجعة في منظمات الاعمال العراقية نظراً لحاجة بيئة الرقابة والمراجعة إليها، وذلك لحماية مصالح المستثمرين وذات العلاقة مع تلك المنظمات، ولتدعيم الهيكل الرقابي

لها، ومن أجل مواجهة احتمالات الخلل أو ضعف الثقة في النظام الرقابي، إنان إدارة الشركة يهملها أن تتم عملية المراجعة المالية وفقاً لمعايير محددة لكي يتم إضفاء الثقة على القوائم المالية التي تتضمن نتائج عمل الإدارة والوفاء بمسؤولياتها المالية، لذلك فإن من مصلحتها على المدى الطويل أن تتم المراجعة بكل كفاءة وموضوعية، كما ان المراجع الخارجي يهمل على المدى الطويل أن تتم عملية المراجعة بموضوعية و أن يحافظ على تطبيق معايير المراجعة بما يحقق إخلاء مسؤوليته، كما أن كافة المستفيدين من عمل المراجعة بصفتهم متخذي قرارات اقتصادية يهملهم أن تتم عملية المراجعة بموضوعية، وذلك للتأكد من مصداقية القوائم المالية التي يبنون قراراتهم عليها.

وإذا أمعنا النظر ملياً في بيئة الأعمال العراقية بشكل عام وإقليم كردستان بشكل خاص لأفينا أن هناك عدة عوامل تفرض الاهتمام بفكرة لجان المراجعة، والالتزام بتطبيقها في منظمات الأعمال، ومن أهم هذه العوامل التطور الكبير في الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية، وتعاظم أهمية تلك المنظمات.

1- مفهوم لجان التدقيق

تعد لجنة التدقيق إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة بوصفها تطوير لعملية التدقيق، إذ تهدف هذه اللجنة إلى تدعيم مصداقية القوائم والتقارير المالية السنوية وجودة المعلومات للمستخدمين (العناتي، 2005، 69). وعليه فإن لجان التدقيق كونها عبارة عن مجموعة مكونة من عدد من الأشخاص مختارين من بين أعضاء مجلس إدارة منظمة، وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء وقد تمتد لسبعة أعضاء (ويمثل ذلك أحد أعضائها على الأقل خلفية (Arens, et.al, 2010, p84) من مجلس الإدارة غير التنفيذيين) «لذا تكون مسؤولية اللجنة على أن تشمل مراجعة المبادئ (Andrew & Goddard, 2000, 362) مالية» والسياسات المحاسبية المطبقة داخل منظمة الأعمال (سليمان، 2006، 143)، ويمكن القول بأنها لجنة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ممن يتمتعون بالخبرة والكفاءة المحاسبية والمالية، على أن تهتم بفحص إجراءات الرقابة الداخلية ومراجعتها والتأكد من فاعليتها، وكذلك فحص السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في إعداد التقارير المالية، وفحص أعمال المراجعة الداخلية وتقويمها، وتقويم أداء المراجع الخارجي واقتراح تعيينه وتحديد أتعابه ودعم استقلاله (العودة الله، 2010، ص 20)، وتقوم بالإشراف على عملية إعداد القوائم المالية، وبالتالي فهي واحدة من العناصر الرئيسية في هيكل حوكمة الشركات والتي (لذا تعد واحدة من أدوات المتابعة Ismail et al, 2011, p23 تساعد على مراقبة الإدارة ورصدها) الأساسية والتي تم إعدادها لمساعدة مستخدمي القوائم المالية لتقييم أداء المديرين التنفيذيين، وفي تعريف آخر لها كونها لجنة مكونة في مجموعها من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين ويمتلك أحد أعضائها على الأقل خبرة مالية أو محاسبية، وتشكل هذه اللجنة من قبل مجلس الإدارة

ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسؤولياتها وطرق القيام بها، كما تمتلك اللجنة السلطة الكافية للقيام بمهامها، وتقوم بمهام عديدة أهمها: دراسة القوائم المالية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة، كما أنها تعمل كوسيط بين المدقق الخارجي وبين مجلس الإدارة، ومن مهامها أيضاً تعيين المراجع الخارجي وفحص خطة ونتائج (Goddard and Masters, 2000, p358) التدقيق، ودراسة نظام الرقابة الداخلي).

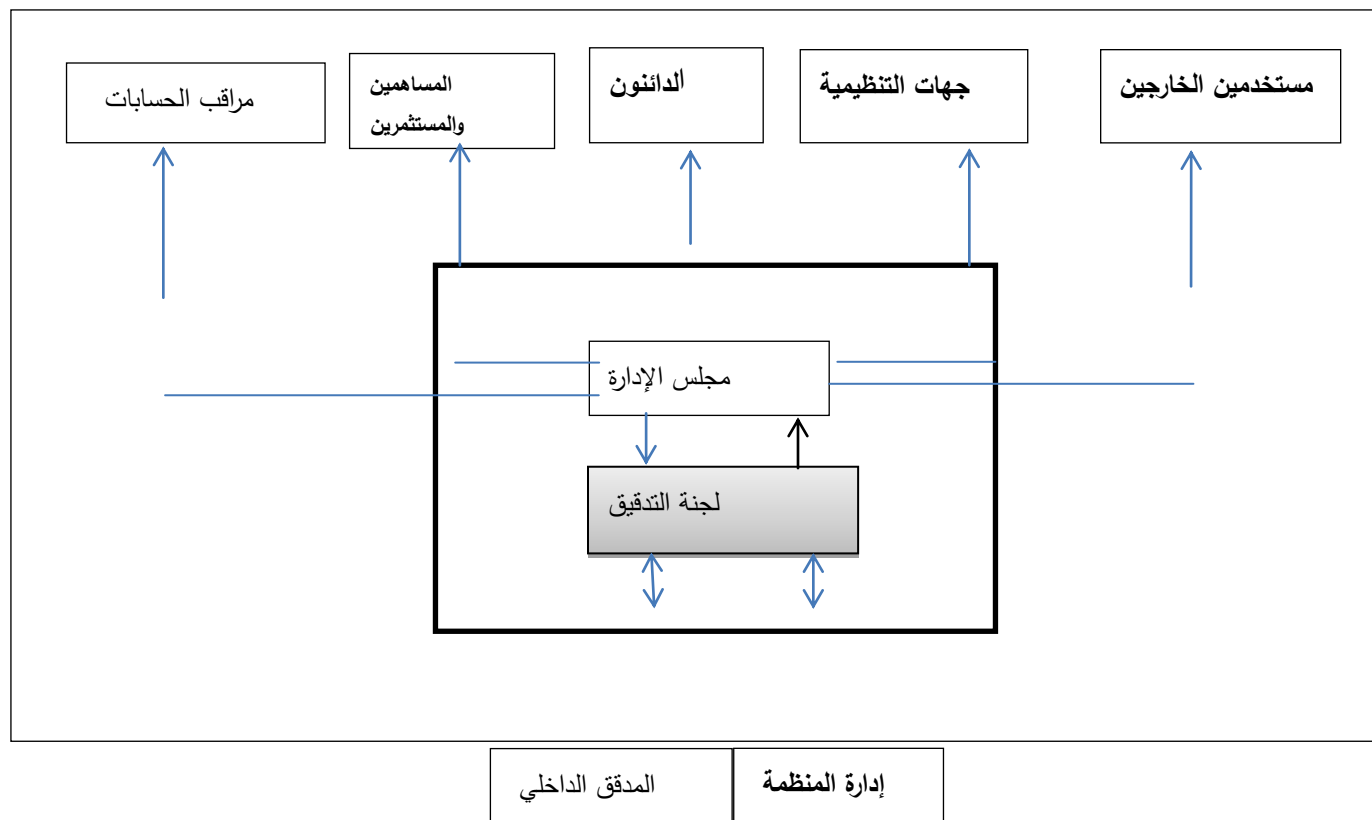
ويرى الباحث أن لجان التدقيق كونها امتداد لإجراءات الرقابة الداخلية لمنظمة الأعمال والمكونة من عدد من أشخاص مختارين من بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، تسعى إلى سد ثغرات إجراءات التدقيق الداخلي عن طريق مراجعة سلامة وأسس المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة في منظمة الأعمال في القوائم المالية وتعزيز استقلالية مراقب الحسابات بهدف زيادة مصداقية تلك القوائم وجودة المعلومات الواردة فيها لمستخدميها على أن يكون أحد أعضائها ذو دراية كافية بالأمور المالية والمحاسبية.

2- أهمية لجان التدقيق:

تتجلى أهمية لجان التدقيق من خلال الدور الذي تتبناه بين الأطراف ذات العلاقة مع اللجنة ويمكن توضيح تلك الأهمية بشكل (1) الآتي:

شكل رقم (1)

العلاقة بين لجنة التدقيق ومستخدمي المعلومات المحاسبية



(9: 2010, Ratsula , Olli-Pekka) المصدر:

ومعها من خلال مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الذي عن طريقه يتم تزويد مجلس الإدارة بالبيانات والمعلومات المحاسبية المدققة، والذي بدوره يتم تزويد الأطراف المستخدمة لتلك المعلومات بهدف اتخاذ مختلف القرارات، لذا فإن لجنة التدقيق كونها لجنة فرعية في المجلس "تساعد مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤوليات الرقابة على إعداد التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، عملية التدقيق، لرصد الامتثال للقوانين"، ودعم مصداقية القوائم المالية السنوية التي (Sawyer et al, 1328, واللوائح ومدونة قواعد السلوك" (2003) يتم تدقيقها لضمان أمان الإفصاح والشمولية لهذه القوائم (احمد، 2011، 6)، لذلك فان مهام لجنة التدقيق تتمركز في مجرد تصرف بصفة استشارية عن طريق وضع توصيات إلى مجلس الإدارة وبذلك لا تقتصر (Braiotta, 2004, 30, صنع القرار)

أ- أهمية لجان التدقيق بالنسبة لمجلس الإدارة

تتجلى أهمية لجان التدقيق من خلال المنافع المتوقعة منها، والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة، ومن بينها مجلس الإدارة، لذا فليق إنشاء لجنة التدقيق سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم، ولا سيما فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والمراجعة من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، والإجراءات المتعلقة بإعداد القوائم المالية (سليمان، 2006، 144-148).

ب- أهمية لجان التدقيق بالنسبة للمدقق الداخلي

تتمثل أهمية لجان التدقيق بالنسبة لهيئة التدقيق الداخلي عن طريق المهام التي تؤديها والتي تتمثل في (دحدوح، 2008، 270):

- 1- تقييم فاعلية التدقيق الداخلي وجودتها كجزء من نظام الرقابة الداخلية، وأنه يتم وفق معايير الأداء المهني.
- 2- متابعة اللوائح والأنظمة المتعلقة بمهام التدقيق الداخلي والموافقة عليها.
- 3- فحص استراتيجية أداء التدقيق الداخلي والخطة السنوية والموافقة عليها.
- 4- تدعيم استقلالية التدقيق الداخلي عن طريق تعيين مدير التدقيق وعزله، والتأكد من أنه يتمتع بالصفات الكافية لمباشرة مهامه.

ت- أهمية لجان التدقيق بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية

إن إنشاء لجان التدقيق داخل منظمات الاعمال يؤدي إلى زيادة الاعتماد والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها منظمات الاعمال، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف (أن منظمات الاعمال التي بها لجنة Steven & Mason, 2007, p57 الخارجية في تلك التقارير. يرى) التدقيق حدث بها انخفاض نسبي في معدل التصرفات المالية غير القانونية من جهة، ومن جهة أخرى كونها إحدى الضوابط الأساسية (المانعة) لحدوث الأخطاء وذلك لكونها حلقة وصل بين مجلس الإدارة ومراقب الحسابات، وبالتالي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها منظمات الاعمال، مما يساعد إلى زيادة ثقة ومصادقية المستخدمين لتلك التقارير (الصوصي، 2012، 32).

3- أهداف لجنة التدقيق:

يمكن للجان التدقيق تحقق الأهداف الآتية (السيوطي، 2006، ص58-59):

- أ- منح الثقة لمستخدمي البيانات المالية، وخلق انطباع لديهم بأن مراقبة أنشطة الوحدة الاقتصادية تتم على مستوى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق، مما يضيف طابع الجدية على الوظيفة الرقابية، والتركيز على مساهمة مجلس الإدارة تجاه جمهور المساهمين.
- ب- ضمان نزاهة البيانات المالية المنشورة وشفافية الإفصاح عن المعلومات التي تهم الأطراف المختلفة ذات العلاقة.
- ت- التأكد من كفاءة نظم إدارة المخاطر وكفاءة العمليات التشغيلية وفعاليتها.
- ث- التأكد من أن العمليات المالية وتصرفات الأشخاص تتوافق مع الأنظمة والقوانين المطبقة.
- ج -التكامل بين أنشطة التدقيق والتأكدات الداخلية والخارجية ونظم الرقابة المتبعة.
- ح- العمل على حل القضايا والإشكاليات التي تعود لأسباب مختلفة من خلال استخدام اللجنة . كأداة تحقيق داخلية مستقلة تناقش أي حالات تضرر أو شكاوى تؤثر في أعمال الوحدة الاقتصادية بشكل عام.
- خ- الاهتمام بسمعة الوحدة الاقتصادية والحفاظ عليها عن طريق توثيق العلاقات وإجراء الحوار والاتصالات مع جميع الأطراف ذات المصلحة فيها.
- د- التأكد من صحة السلوكيات الأخلاقية للأفراد والاهتمام بالقضايا الاجتماعية والبيئية.

ثانياً: الوعاء الضريبي مفهوم وطرق تقديره

1- مفهوم الوعاء الضريبي

يعرف الوعاء الضريبي بأنه المبلغ الذي تقوم الإدارة التنفيذية للضرائب (السلطة المالية) بتحديد الضريبة المستحقة الدفع عنه، أو انه المال الذي يحصل عليه الشخص سواء أكان طبيعياً أم معنوياً طبقاً

لأوضاع نص عليها القانون الضريبي بعد خصم التكاليف والإعفاءات التي يقررها القانون (الزبيدي، 2008، 23)، وأما ما يخص وعاء ضريبة الدخل في التشريع العراقي وفق قانون ضريبة الدخل 113 لسنة 1982 المعدل فهو "الإيراد الصافي للمكلف الذي يحصل عليه من المصادر المبينة في المادة الثانية من القانون" (المادة الأولى، فقرة 2، قانون 113 ضريبة الدخل) كما وانه تم تعريفه بأنه: "الإيراد الصافي للمكلف من مصادر الدخل مخصوصا منه النفقات والإعفاءات والسماحات المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل 113 لسنة 1982 المعدل" وعليه يشمل الوعاء الضريبي الجوانب الآتية:

أ- اختيار أساس فرض الضريبة: أي الشيء الذي يتم إخضاعه للضريبة، هل هو افراد، الثروة، الدخل، النشاط أو المنتج؟ ومن ثم يعبر عن العنصر الاقتصادي الذي يخضع للضريبة ومنه يستمد مصدره بشكل مباشر أو غير مباشر (قدي، 2011، 45).

ب- تحديد مناسبة فرض الضريبة أو واقعية منشئية الضريبة والتي يمكن تعريفها بأنها الظرف أو العمل. المادي الذي يترتب القانون على وقوعه استحقاق الضريبة (البطريق، 2003، 64).

ج- تحديد المادة الخاضعة للضريبة: وهذا من خلال التعريف على حدود المادة باستبعاد مايسمح القانون باستبعاده حتى لاتخضع للضريبة، بمعنى آخر تقدير المادة الخاضعة للضريبة كميا تمهيدا لحساب مبلغ الضريبة (قدي، 2011، 47).

2- طرق تقدير الوعاء الضريبي

لاحتساب ضريبة الدخل المستحقة على المكلف لابد من تحديد وعاء الضريبة الخاضع بما يتلائم مع مصلحة الدولة ومصلحة المجتمع والمكلف، وعليه يمكن تعريفه على انه "ذلك العنصر من عناصر النظام الضريبي الذي يختص بتنفيذ أحكام التشريع الضريبي" (امين، 2000، 50)، ولتحديد مقدار الضريبة واجبة الدفع هناك طريقتان رئيستان:

الطريقة الأولى التقدير بواسطة الإدارة الضريبية وهي:

إما أن تكون عن طريق التقدير الإداري المباشر والتي تعتمد على الإقرار المقدم من قبل المكلف نفسه وذلك عن طريق تقديم بيانات تفصيلية عن الوعاء الضريبي مدعوما بالوثائق والمستندات (طاقة والعزاوي، 2010، 108)، أو تكون عن طريق التقدير الجزافي التي تعتمد على أساس مظاهر الخارجية يسهل التعرف عليها ويمكن أن يستخلص من وجودها وكميتها ومقدار دخل المكلف الخاضع للضريبة. مثل عدد الخدم أو عدد النوافذ والأبواب في مسكن المكلف أو القيمة الايجارية أو عدد وسائل النقل (الجلجاي والعنبيكي، 2014، 72).

التقدير بواسطة المكلفين: الطريقة الثانية

تقوم الأنظمة الضريبية الحديثة على مبدأ "الالتزام الطوعي" الذي يعني ان المكلفين يؤدون طواعية ما عليهم من الالتزام الضريبية الأساسية، مع تدخل محدود من جانب الإدارة الضريبية، ويحقق ذلك الالتزامات الطوعي عمليا من خلال نظام "تقدير الضريبة الذاتي"، يقوم دافع الضريبة بإعداد حساباته الختامية وتقديمها مع نماذج معينة تعدها الإدارة الضريبية، ومن ثم تسديد مبلغ الضريبة المترتب بذمة بشكل مباشر وفق الدخل الذي قام بتحديدته المكلف (محمد وجاسم، 2012، 190)، وعليه فليقّ التقدير الذاتي الذي عن طريقه يقدم المكلف وفق هذه الطريقة، تصريحاً عن نتائج أعماله كما مبين في الدفاتر ومستنداته عن طريق التقارير المالية، غير ان البيانات التي ترد بتصريح المكلف ليست نهائية، فالإدارة الضريبية تملك الحق بأن تدخل عليها التعديلات التي تجدها ضرورية للوصول إلى الربح الحقيقي (الخطيب والشامية، 2010، 191). ويكون الإقراراً من قبل المكلف نفسه، أو يكون الإقرار من الغير وهنا يتم تقدير المادة الخاضعة للضريبة لا بواسطة المكلف ولكن بواسطة شخص آخر غير المكلف يسمح له وضعه بمعرفة مركز الممول وحقيقة دخله كرب العمل الذي يقدم إقرار عن الأجور المدفوعة للعاملين (يونس، 2004، 164).

3- الأبعاد الأساسية للجان التدقيق ذات التأثير في مصداقية التقارير المالية

لتهيئة تقارير مالية تتسم بالإفصاح والشفافية ل لأطراف المستخدمة ومنها السلطة المالية لأغراض التحاسب الضريبي في ظل مبادئ لجان التدقيق، ف إنها تسعى إلى تحسين عملية إدارة منظمات الأعمال والرقابة عليها وحماية مصالح المساهمين وغيرهم من ذوي العلاقة، وتجنب الغش والاحتتيال وإساءة استخدام السلطات من قبل إدارة منظمات، وتقوم بدراسة القوائم المالية ومناقشة نتائج عمل المدققين الداخليين والخارجيين، بما يوفر المعلومات اللازمة للمستخدمين وفي الأوقات المناسبة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم، والالتزام بالقواعد والتعليمات والقوانين والشفافية والوضوح (حسين، 2015، 26)، بما في ذلك:

أ- دور لجان التدقيق في فاعلية نظام الرقابة الداخلية

تتمثل المهمة الأساسية للجنة التدقيق في التحقق من كفاية إجراءات نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أغراض منظمة الأعمال، ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة، ويحقق للجنة التدقيق، بدون أي قيود، الاطلاع على كافة المعلومات والبيانات والتقارير والسجلات والمراسلات، أو غيرها من الأمور التي ترى اللجنة أهمية الاطلاع عليها (محمد، 2006، 875).

ب- دور لجان التدقيق في مدى الالتزام بتطبيق معايير المحاسبية والتدقيق

تعمل لجان التدقيق على دراسة وتقييم السياسات المحاسبية التي تتبناها منظمة الأعمال قبل اعتمادها وأي تغيير في هذه السياسات، وتقديم ما تراه اللجنة من مقترحات بشأنها لمجلس الإدارة، وأخذ في

الاعتبار مدى ملاءمة السياسات المحاسبية لطبيعة أعمال المنظمة وأثرها على مركزها المالي ونتائج أعمالها (Gendron, et al., 2004, 171).

ت- دور لجان التدقيق في المسائلة والرقابة المحاسبية

تعد التقارير المالية مصدراً مهماً وأساسياً للعديد من المؤشرات اللازمة لتحقيق الرقابة والمساءلة لأصحاب المصالح كافة عن أي خلل أو قصور بعد تحديد المسؤولية، فهناك علاقة وثيقة بين النزاهة والشفافية في التقارير المالية والمساءلة، إذ إن فقدان النزاهة والشفافية في العملية الإدارية نتيجة عدم المساءلة الإدارية يؤدي إلى إفصاح عن بيانات مالية مضللة وغير مطابقة مع الواقع ويؤدي كذلك إلى اعتماد معالجات محاسبية خاطئة، واستغلال الثغرات في المعايير المحاسبية والاجتهادات في الممارسات المحاسبية، (التميمي، 2002، 92) ويقصد بذلك أن تكون هناك متابعة وتقييم متواصل للإدارة من قبل الأطراف المعنية ذات العلاقة بالمنظمة وهم حملة الأسهم والعاملين والمجتمع، وذلك عن طريق توفير هيكل رقابي داخل المنظمة متمثل بلجان التدقيق المستقلة وأجهزة التدقيق الداخلي التي يتم تشكيلها للقيام بواجباتها بصورة (أن تحقيق استراتيجية المنظمة التي بنيت عليها أهدافها Hermanson & Rittenberg مستقلة. وفي رأيي) يتطلب إخضاع الأطراف الآتية للمساءلة أمام أصحاب المصالح: مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق، والإدارة . لذا فلن (Hermanson & Rittenberg, 2003, P: 30) العليا، والتدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي لجان التدقيق تعمل على تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق المساءلة.

4- دور لجان التدقيق في تحقيق الإفصاح والشفافية

تعني الشفافية توفير المعلومات لغرض حماية مستقبل المساهمين ولجعل المجتمع يعترف بأن المنظمة قادرة على الإيفاء بالتزاماتها، وتعد الشفافية دعامة هامة لضمان العدالة والنزاهة والثقة في إجراءات إدارة المنظمات وإدارة أفرادها، وقد برزت أهميتها بعد تزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال وبعد أن أصبحت التقارير المالية المنشورة مصدراً هاماً للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات (مطر، 2003، 5) وتقدم المعلومات التي يتم الإفصاح عنها مع التقارير المالية في شكل إيضاحات أو جداول مرفقة أو في صلب القوائم المالية إذ تعد هذه المعلومات جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم. ويجب الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة ونزيهة وصادقة وبكل موضوعية وأمانة واستقامة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت (لذا تقع على عاتق لجنة التدقيق عبء ما تم اكتشافه من Fawzy, 2003, 5-6 المناسب ودون تأخير) خلال دراسة وفحص القوائم المالية قبل اعتمادها من مجلس الإدارة للتحقق من عدالتها وجودة اكتمال الإفصاح المحاسبي، فضلاً عن متابعة مراجعتها من قبل مراقب الحسابات، والإشراف على عمليات تقصي ما تم اكتشافه من حالات الأخطاء والتلاعب وتحديد مسؤوليتها، على أن تشمل فحص القوائم المالية كل

السياسات المحاسبية المستخدمة، والتغيرات الهامة فيها، وآثارها، والتقديرات المحاسبية، والتسويات (Rastsula, 2010, 5). وأن تكشف تقارير لجنة التدقيق عن مدى التزام مجلس الإدارة بمسؤولياته تجاه أصحاب الحقوق والمصالح بالمنظمة، وأن تكشف التقارير عن مدى ممارسة لجنة التدقيق لواجباتها بعناية تحقيقا للوكالة وتحقيق الموثوقية.

5- دور اللجان في التدقيق الخارجي

ازدادت أهمية لجان التدقيق مع ازدياد الاهتمام بتدقيق الداخلي وحاجة المنظمات الى بيانات صحيحة في الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرارات المناسبة، وقد تم الإجماع على أن يكون أعضاء هذه اللجان من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وألا يكون من العاملين في المنظمة، وقد وضع معهد المدققين الداخليين (بياناً يبين فيه علاقة لجان التدقيق مع جهاز التدقيق الداخلي، وتحديد المسؤولية الأساسية لها AII الأمريكي) في مساعدة مجلس الإدارة على تنفيذ مسؤولياته المتعلقة بسياسات المنظمة والرقابة الداخلية، وذلك عن طريق المحافظة على خطوط الاتصال بين المجلس والتدقيق الخارجي والداخلي والإدارة المالية، والتأكد من ان التدقيق الداخلي يقوم بفحص وتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلي والحكم عليها ، ودراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة فيها ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها، والتأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها (البرغوثي والجوهر، 2013، 7).

6- أثر التقارير المالية المعدة وفق منهج لجان التدقيق في تحديد الوعاء الضريبي

إن مختلف القوائم والتقارير المالية (الميزانية، كشف الدخل، ومجمل الملاحق الأخرى)، وما تتضمنه من معلومات محاسبية يمثل الوسيلة الفعالة والدقيقة في تحديد الوعاء الضريبي للمنظمة والذي على أساسه يتم (SACID Djelloul, 1991, p حساب الضريبة التي تخضع لها المنظمة بأكثر قدر من الموضوعية)، إذ إن الإدارة الضريبية تعتمد على المعلومات المحاسبية للمنظمة، من أجل التأكد من مدى التزامها 118 بالقوانين المالية والجباية، وكذلك من أجل ضمان العدالة في فرض الضرائب. وعليه فليّن الهدف الرئيسي لتدقيق حسابات مكلف هو تحديد مدى دقة ومصداقية تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتيجة نشاط الاعمال

للمنظمة، أي ان الغرض من الاعتماد على تدقيق الحسابات يمثل أساسا في إظهار نتائج المنظمة وبصورة سليمة وصادقة (المصري، 2000، 9).

أ- إجراءات الفحص الضريبي لتحديد وعاء ضريبة على شركات

إن السلطة المالية تقع على عاتقها تنفيذ التشريعات الضريبية بما يتضمن التنفيذ الأفضل لتلك التشريعات، فضلا عن ضمان التزام المكلفين بتلك التشريعات وحماية حقوقهم، لذا فإن السلطة المالية ملزمة بإجراء الفحص الضريبي؛ لغرض التحقق من صحة المعلومات الواردة في الإقرار الضريبي للمكلف، وعليه فليق الفحص الضريبي يحدد بمعناه اللغوي البحث عن الشيء، ويعني هذا المصطلح البحث عن الأدلة وتقويمها في مجال إثبات وجود قيمة العناصر المختلفة أو البحث عن استفسارات ربحية لمنظمة الأعمال أو المركز المالي لها أو محاولة الوصول لأسباب التلاعب إذ كان هناك أي شكوك حولها (مشكور وآخرون، 2014، 149)، وبذلك يمكن تعريف الفحص الضريبي بأنه البحث والتقصي الموضوعي للظواهر المتعلقة بالعمليات الحقيقية التي يتضمنها الإقرار الضريبي الذي تقدمه منظمة الأعمال إلى السلطة المالية (المخمن، والفاحص)، بهدف التأكد من صدق تسجيل بيانات الإقرار الضريبي لنتيجة العمليات وفق متطلبات التشريعات الضريبية (سلامة، 2002، 660)، وعليه فليق الفحص الضريبي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها الفاحص الضريبي وفق برنامج محدد في التشريع الضريبي وتقدير يستند إلى الخبرة لتحديد وربط الضريبة المستحقة (عط، 2002، 18).

ب- دور لجان التدقيق في تقديم المعلومات المحاسبية للسلطة المالية

تبرز أهمية المحاسبة بتحديد المعلومات المالية وقياسها وتوصيلها إلى متخذي القرارات عن طريق المنتج النهائي لها وهي القوائم المالية (لطي، 2006، 132)، وبالتالي تزويد الأطراف ذات العلاقة بمعلومات ضرورية تتصف بالمصداقية والثقة والوقتية (التوقيت المناسب) والملاءمة؛ لأغراض التقرير المالي والمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة (العناتي، 2011، 303).

ومما سبق عرضه يتضح ان عدم مصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة إلى السلطة المالية يؤدي إلى فقدان أهم عوامل النجاح في إجراءات التحاسب الضريبي بصورة عادلة، باعتبار ان السلطة المالية هي القائمة بقياس وتحديد الوعاء الضريبي بناءً على نتائج وظيفة الإفصاح المحاسبي والعرض للمعلومات المحاسبية عن طريق التقارير المالية، لذا يتضح دور وأهمية المعلومات المحاسبية في تحديد الوعاء الضريبي، لغرض إضفاء مزيد من المصداقية على المعلومات المحاسبية لتعزيز العلاقة الايجابية على عملية التحاسب الضريبي، إذ كلما زادت درجة مصداقية المكلف عند عرضه للمعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير

المالية كمرفقات تقرير الضريبي (ومنها تقرر لجان التدقيق في منظمة الاعمال) إلى تعزيز دور الإفصاح المحاسبي، من ثم إلى فاعلية جودة الفحص الضريبي، وبالتالي إلى تحقيق العادل لقيمة الوعاء الضريبي.

الجانب التطبيقي: المحور الثالث

يستعرض هذا المحور نتائج التحليل الإحصائي لاستجابة أفراد وحدة التحليل على المتغيرات التي اعتمدت فيهما من خلال عرض المؤشرات الإحصائية الأولية لإجاباتهم على وفال نسب المئوية، الوسط الحسابي والموزن، الانحراف المعياري، اختبار كرونباخ ألفا ومعامل الصدق، مصفوفة الارتباط لبيرسون واختبارها، تحليل للنموذج، تقدير معامل التحديد، وكذلك تحليل المكونات الرئيسية F للمعاملات واختبار -t الانحدار واختبار - (الإحصائية لعينة البحث. Spss باستخدام برنامج)

أولاً_ وصف متغيرات البحث وتشخيصها

سيتم في هذا التحليل حساب عدد التكرارات، النسب، المتوسطات والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من محاور الدراسة التي شملت 80 مبحوث تم استخدام 70 منها صالحة للتحليل ولخصت من خلال الجداول الآتية:

المحور الأول: تأثير لجان التدقيق على المعلومات الواردة في التقارير المالية/ يتضمن هذا المحور (10)

أسئلة لخصت إجاباتها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (1)

محور تأثير لجان التدقيق على المعلومات الواردة في التقارير المالية

العبارة	لا أتفق بشدة (1)		لا أتفق (2)		لا أعلم (3)		أتفق (4)		أتفق بشدة (5)		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
Q1	1.4	1	17.1	12	24.3	17	8.6	6	48.6	34	3.857	1.243
Q2	5.7	4	34.3	24	5.7	4	22.9	16	31.4	22	3.400	1.387
Q3	2.9	2	18.6	13	25.7	18	14.3	10	38.6	27	3.671	1.248
Q4	4.3	3	31.4	22	12.9	9	14.3	10	37.1	26	3.486	1.380
Q5	0	0	5.7	4	42.9	30	15.7	11	35.7	25	3.814	0.997
Q6	0	0	4.3	3	55.7	39	18.6	13	21.4	15	3.571	0.878
Q7	0	0	0	0	64.3	45	18.6	13	17.1	12	3.529	0.775
Q8	0	0	2.9	2	54.3	38	22.9	16	20	14	3.600	0.841
Q9	1.4	1	17.1	12	24.3	17	11.4	8	45.7	32	3.829	1.227
Q10	5.7	4	35.7	25	7.1	5	21.4	15	30.0	21	3.343	1.382
المعدل	2.14	1.50	16.71	11.7	31.72	22.2	16.87	11.8	32.56	22.8	3.610	1.136

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المعدل العام لمحور تأثير لجان التدقيق على المعلومات الواردة في التقارير المالية بلغ (3.61) في حين كانت نسبة أتفق وأتفق تماماً لهذا المحور بلغ 49.43% كذلك كان أكبر متوسط من حصة السؤال الأول ومقداره (3.857) حسب آراء العينة المبحوثة.

1- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير لجان التدقيق في منظمات الاعمال، إذ بلغ (3.857)، وبانحراف معياري بلغ (1.243)، وبمقارنة الوسط الحسابي الموزون مع الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) يتبين أن جميع إجابات العينة تتجه نحو الاتفاق أو الاتفاق التام وهذا مؤشر يدل على إن تطبيق قواعد إجراءات لجان التدقيق في منظمات الاعمال يؤثر إيجابياً، من حيث قيام لجنة التدقيق بمراجعة الوضع المالي للشركة والتحقق من مدى سلامة ومصداقية القوائم المالية، وبالتالي فإن القوائم المالية المعدة لتحاسب الضريبي تضيف الى زيادة مصداقيتها، ويعزو الباحث سبب ذلك إلى ما تقوم به لجان تدقيق من إجراءات تدقيق ومراجعة إضافية لما يقوم بها التدقيق الداخلي والخارجي للمنظمة

2- يتضح إن الوسط الحسابي الموزون لمتغير لجنة التدقيق بلغ (3.400) وبانحراف معياري (1.387)، ويتبين من ذلك أن جميع إجابات العينة تتجه نحو الاتفاق أو الاتفاق التام، وهذا مؤشر يدل على أهمية قيام لجنة التدقيق بتقييم وملائمة نظام الرقبة الداخلية للمنظمة، ويعزو الباحث ذلك إلى الدور التي تقوم به لجان التدقيق في دراسة نظام الرقابة الداخلي للمنظمة وسد الثغرات الموجودة في النظام مما يساهم في زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلي.

3- يتضح أن الوسط الحسابي الموزون لمتغير مساهمة لجنة التدقيق، بلغ (3.671) وبانحراف معياري بلغ (1.248)، وتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، وهذا مؤشر يفسر إلى مساهمة لجنة التدقيق في توفير المصداقية في التقارير المالية، عن طريق مراجعة وتقييم خطط وتقارير الرقابة الداخلية حول بيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية.

4- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير أثر لجنة التدقيق، إذ بلغ (3.486) بانحراف معياري بلغ (1.380)، وتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار ويتبين من ذلك أيضاً أن جميع إجابات العينة تتجه نحو الاتفاق أو الاتفاق التام وهذا مؤشر يدل على أثر إشراف لجنة التدقيق على أداء عمل التدقيق الداخلي والخارجي مما يزيد من مصداقية التقارير المالية ويعزو الباحث ذلك إلى إشراف لجنة التدقيق على التدقيق الداخلي تساهم في أحكام إجراءات التدقيق الداخلي للمنظمة.

5- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير لجنة التدقيق، إذ بلغ (3.814) بانحراف معياري بلغ (0.997)، وتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، أي أن جميع إجابات العينة

تتجه نحو الاتفاق أو الاتفاق التام مما يدل على قيام لجنة التدقيق بالتنسيق مع مراقب الحسابات ومجلس الإدارة في مراجعة القضايا الرئيسية التي تتعلق بمبادئ وممارسات المحاسبة والتدقيق التي تتبناها المنظمة.

6- بلغ الوسط الحسابي الموزون لمتغير التزام مراقب الحسابات (3.571) وبانحراف معياري بلغ (0.878)، وتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، إذ إن آراء المبحوثين غير متأكدة على أهمية التزام مراقب الحسابات بالمعايير المحلية والدولية والعمل مع إدارة الشركة لتلبية متطلبات الإفصاح في التقارير المالية، وهل إن لجنة التدقيق تقوم بتقديم تقرير حول التقييم السنوي لكفاءة مراقب الحسابات واستقلاليته وأدائه لمجلس الإدارة؟، ويعزو الباحث إلّا التقارير المالية لا تحتوي إلى تلك الإجراءات.

7- يتضح أن الوسط الحسابي الموزون لاستقلالية مراقب الحسابات بلغ (3.529) وبانحراف معياري قدره (0.775)، وتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار وهذا يدل على عدم تأكيدية من استقلالية مراقب الحسابات، ويعزو الباحث إلى ذلك في عدم قيام المراقب الحسابات بمهامه دون ضغط أو تدخل من قبل مجلس الإدارة المنظمة، وإنّ لجان التدقيق تمثّل دوراً جوهرياً في دعم استقلالية مراقب الحسابات وذلك عن طريق آلية متابعة من قبل اللجنة في مدى فاعلية وكفاءة إجراءات المراقب الحسابات.

8- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير إذعان الشركات للقوانين النافذة بلغ (3.600) وبانحراف معياري (0.841)، وتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، وهذا يشير إلى أن آراء المبحوثين لا يعرفون على أن لجنة التدقيق تقوم بدراسة أي عملية غش أو تصرفات غير قانونية داخل المنظمة.

9- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير آليات الحوكمة بلغ (3.829) وبانحراف معياري (1.227)، وتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، مما يدل على أن لجنة التدقيق تقوم بدراسة أي قصور في عمليات الرقابة الداخلية في المنظمة وإجراء تقويم لها، مما يساهم إلى زيادة مصداقية التقارير المالية.

10- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لأثر قواعد الحوكمة بلغ (3.343) بانحراف معياري بلغ (1.382)، وتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، مما يشير إلى أن هناك أثر لجنة التدقيق عن طريق ما تقوم به من مراجعة القضايا الرئيسية المتعلقة بممارسات إعداد التقارير المالية بما في ذلك البيانات الرسمية للمنظمة، والتي عن طريقها تساهم في زيادة مصداقية التقارير المالية.

المحور الثاني: تفعيل لجان التدقيق ودورها في زيادة مصداقية وعدالة القوائم المالية والذي يتضمن (10) أسئلة لخصت إجاباتها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (2)

محور تفعيل لجان التدقيق ودورها في زيادة مصداقية وعدالة القوائم المالية

العبارة	لأنتفق بشدة (1)		لا أنتفق (2)		لأعلم (3)		أنتفق (4)		أنتفق بشدة (5)		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
Q11	2	2.9	13	18.6	18	25.7	11	15.7	26	37.1	3.657	1.238
Q12	3	4.3	22	31.4	10	14.3	9	12.9	26	37.1	3.471	1.380
Q13	0	0	4	5.7	31	44.3	11	15.7	24	34.3	3.786	0.991
Q14	0	0	3	4.3	38	54.3	13	18.6	16	22.9	3.600	0.891
Q15	0	0	0	0	44	62.9	12	17.1	14	20	3.571	0.809
Q16	0	0	2	2.9	37	52.9	15	21.4	16	22.9	3.643	0.869
Q17	1	1.4	12	17.1	17	24.3	6	8.6	34	48.6	3.857	1.243
Q18	5	7.1	24	34.3	3	4.3	16	22.9	22	31.4	3.371	1.416
Q19	2	2.9	12	17.1	19	27.1	10	14.3	27	38.6	3.686	1.234
Q20	3	4.3	20	28.6	12	17.1	10	14.3	25	35.7	3.486	1.349
المعدل	1.60	2.29	11.20	16.00	22.9	32.72	11.30	16.15	23.0	32.86	3.613	1.142

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الإحصائية .

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان المعدل العام لمحور تفعيل لجان التدقيق ودورها في زيادة مصداقية وعدالة القوائم المالية بلغ (3.613) في حين كانت نسبة أنتفق وأنتفق تماماً لهذا المحور بلغ 49.01% كذلك كان أكبر من متوسط من حصة السؤال السابع عشر ومقداره (3.857) حسب آراء العينة المبحوثة.

11- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير منفعة التقارير المالية بلغ (3.657) وبانحراف معياري (1.238)، وتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، مما يشير إلى أن منفعة التقارير المالية تتوقف على مصداقية المحتوى المعلوماتي لها كمرفقات للإقرار الضريبي وذلك عن طريق ما تقوم به لجنة التدقيق من تحقق على أن إدارة التدقيق الداخلي تتابع النواحي الرقابية على السجلات والتقارير المالية.

12- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لقناعة السلطة المالية بمبلغ الربح الضريبي إذ بلغ (3.471) بانحراف معياري بلغ (1.380)، وتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، مما يدل على أن قناعة السلطة المالية بمبلغ الربح الضريبي تتأثر بمستوى الإفصاح المحاسبي وبالالتزام مراقب الحسابات بالمبادئ العامة للتدقيق وقواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق الدولية والمحلية فضلاً عن قيام وظيفة التدقيق الداخلي بأداء أعمالها بصورة صحيحة وباستقلالية وبوجود لجنة تدقيق في المنظمة،

وذلك عن طريق ما تقوم به لجنة التدقيق من تحقق على أن النتائج المبينة في القوائم المالية بحيث يحقق خاصية دقة تلك المعلومات.

13- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير مستخدمي التقارير المالية بلغ (3.786) بانحراف معياري بلغ (0.991)، وتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار مما يدل على تبني مجلس الإدارة توصيات لجنة التدقيق المتعلقة بقبول التقدير السنوي لمراقب الحسابات.

14- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير اعتماد السلطة المالية على التقارير المالية بلغ (3.600) وبانحراف معياري بلغ (0.891)، وتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، مما يدل على عدم تبني مجلس الإدارة ملاحظات لجنة التدقيق المتعلقة بتغيرات في التقديرات المحاسبية ومدى ملاءمتها قبل اعتمادها في التقرير المالي السنوي.

15- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير عدم قبول التقارير المالية المقدمة من الشركات بلغ (3.571) وبانحراف معياري بلغ (0.809)، وتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، مما يدل على عدم التأكيد على قيام لجنة التدقيق بدراسة القرارات الصادرة أثناء إعداد القوائم المالية بما في ذلك تقييم الموجودات والمطلوبات.

16- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير تطبيق قواعد حوكمة الشركات بلغ (3.858) وبانحراف معياري بلغ (1.011)، مما يدل على عدم تأكيد في تبني لجنة التدقيق تقييم مدى ملائمة اختيار الإدارة للمبادئ والسياسات المحاسبية.

17- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون العام للمحور الأول، بلغ (3.857) وبانحراف معياري بلغ (1.243)، ويتضح أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من الوسط الحسابي الفرضي، مما يدل على تبني لجنة التدقيق في تقييم مدى ملائمة اختيار مراقب الحسابات للتقديرات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية.

18- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون العام للمحور الثاني بلغ (3.371) وبانحراف معياري بلغ (1.416)، ويتضح أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من الوسط الحسابي الفرضي، مما يدل على وجود علاقة إيجابية بين إجراءات لجنة التدقيق وتحقيق المصادقية في التقارير المالية وتحديد الوعاء الضريبي عن طريق ما تتبناه لجنة التدقيق في تقييم مدى استيفاء القوائم المالية لبيان الوضع المالي للمنظمة وأنه تم إعداده بحيادية.

- 19- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون العام إذ بلغ (3.686)، وبانحراف معياري عام بلغ (1.234)، ويتضح إن الوسط الحسابي الموزون أكبر من الوسط الحسابي الفرضي مما يدل على وجود أثر ما تتبناه لجنة التدقيق استيفاء القوائم المالية وانها أخذت بنظر الاعتبار معايير الإفصاح والشفافية بوضوح.
- 20- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون العام إذ بلغ (3.486)، وبانحراف معياري عام بلغ (1.349)، ويتضح إن الوسط الحسابي الموزون أكبر من الوسط الحسابي الفرضي مما يدل على وجود اثر تبني لجنة التدقيق بمراجعة المؤشرات الخاصة بالأرباح في القوائم المالية قبل صدورها مما يزيد من مصداقية التقارير المالية.

المحور الثالث: دور لجان التدقيق في زيادة مصداقية التقارير المالية من أجل عدالة التحاسب الضريبي
والذي يتضمن (10) أسئلة لخصت إجاباتها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (3)

محور دور لجان التدقيق في زيادة مصداقية التقارير المالية من أجل عدالة التحاسب الضريبي

العبارة	لا أتفق بشدة (1)		لا أتفق (2)		لأعلم (3)		أتفق (4)		أتفق بشدة (5)		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
Q21	0	0	4	5.7	31	44.3	11	15.7	24	34.3	3.786	0.991
Q22	0	0	3	4.3	39	55.7	12	17.1	16	22.9	3.586	0.893
Q23	0	0	0	0	46	65.7	12	17.1	12	17.1	3.514	0.775
Q24	0	0	2	2.9	38	54.3	15	21.4	15	21.4	3.614	0.856
Q25	1	1.4	12	17.1	17	24.3	6	8.6	34	48.6	3.857	1.243
Q26	5	7.1	24	34.3	3	4.3	16	22.9	22	31.4	3.371	1.416
Q27	2	2.9	12	17.1	20	28.6	11	15.7	25	35.7	3.643	1.216
Q28	3	4.3	20	28.6	11	15.7	10	14.3	26	37.1	3.514	1.359
Q29	0	0	4	5.7	29	41.4	10	14.3	27	38.6	3.858	1.011
Q30	1	1.4	3	4.3	36	51.4	13	18.6	17	24.3	3.600	0.954
المعدل	1.20	1.71	8.4	12	27.0	38.57	11.6	16.57	21.8	31.1	3.634	1.071

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المعدل العام لمحور دور لجان التدقيق في زيادة مصداقية التقارير المالية من أجل عدالة التحاسب الضريبي بلغ (3.634) في حين كانت نسبة أتفق وأتفق تماماً لهذا المحور بلغ 49.43% كذلك كان أكبر متوسط من حصة السؤال الأول ومقداره (3.858) حسب آراء العينة المبحوثة.

- 21- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير منفعة التقارير المالية بلغ (3.657) وبانحراف معياري (1.238)، وتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، مما يشير إلى أن منفعة التقارير المالية تتوقف على مصداقية المحتوى المعلوماتي لها كمرفقات للإقرار الضريبي لتحديد وعاء ضريبي عادل وتحقيق فحص ضريبي فعال وذلك عن طريق تفعيل لجنة التدقيق في المنظمة مما

تساهم في تضيق الفجوة الضريبية، مما لها أثر في زيادة مصداقية التقارير المالية الواردة لتحديد الوعاء الضريبي.

22- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لقناعة السلطة المالية بمبلغ الربح الضريبي إذ بلغ (3.471) بانحراف معياري بلغ (1.380)، وتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، مما يدل على أن قناعة السلطة المالية بمبلغ الربح الضريبي تتأثر بمستوى الإفصاح المحاسبي وبالتزام مراقب الحسابات بالمبادئ العامة للتدقيق وقواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق الدولية والمحلية فضلاً عن قيام وظيفة التدقيق الداخلي بأداء أعمالها بصورة صحيحة وباستقلالية وبوجود لجنة تدقيق في الشركة. إن تفعيل لجنة التدقيق في المنظمة تساهم في توطيد العلاقة والثقة بين المكلف والسلطة المالية.

23- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير مستخدمي التقارير المالية بلغ (3.343) بانحراف معياري بلغ (1.382)، وتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار مما يدل على أن تحقيق المصداقية في التقارير المالية يؤثر في مستخدميها. إن تفعيل لجنة التدقيق في المنظمة تساهم في تسهيل تطبيق أسلوب التقدير الذاتي لتحديد الوعاء الضريبي.

24- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير اعتماد السلطة المالية على التقارير المالية بلغ (3.400) وبانحراف معياري بلغ (1.387)، وتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، مما يدل على ضرورة اعتماد السلطة المالية على التقارير المالية المقدمة من المكلف عند تحديد الوعاء الضريبي تساهم تقرير لجنة التدقيق المرفق مع النقا رير المالية في زيادة مصداقية المحتوى المعلوماتي لها لتحديد الوعاء الضريبي.

25- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير عدم قبول التقارير المالية المقدمة من الشركات بلغ (3.571) وبانحراف معياري بلغ (0.809)، وتبين أن الوسط الحسابي الموزون أكبر من معيار الاختبار، مما يدل على أن أسباب عدم قبول نتائج التقارير المالية المقدمة للهيئة يعود إلى ضعف في (الإفصاح، الالتزام بالقوانين والتعليمات النافذة، نظام الرقابة الداخلية، عملية الفحص الضريبي) فضلاً عن عدم استقلالية مراقب الحسابات، وكذلك تساهم تقرير لجنة التدقيق لتحقيق فحص ضريبي فعال لتحديد الوعاء الضريبي السليم.

26- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير تطبيق منهج لجان التدقيق، إذ بلغ (3.643) وبانحراف معياري بلغ (0.869)، مما يدل على أهمية تطبيقها في الشركات وأثرها في تحديد الوعاء الضريبي. إن تفعيل لجنة التدقيق في المنظمة تساهم في زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي والإيضاحات التي تتضمنها التقارير المالية بما يزيد من منفعتها لتحديد الوعاء الضريبي.

27- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون العام للمحور الأول، بلغ (3.857)، وبانحراف معياري بلغ (1.243)، ويتضح إن الوسط الحسابي الموزون أكبر من الوسط الحسابي الفرضي، مما يدل على وجود علاقة ايجابية بين تطبيق منهج لجان التدقيق من خلال بعض آلياتها. إذ تقوم لجنة التدقيق بتحقيق بمدى التزام مراقب الحسابات بمعايير التدقيق الدولي والمحلي بما يساهم في زيادة منفعة القوائم المالية لتحديد الوعاء الضريبي.

28- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون العام للمحور الثاني بلغ (3.371) وبانحراف معياري بلغ (1.416)، ويتضح إن الوسط الحسابي الموزون أكبر من الوسط الحسابي الفرضي، مما يدل على وجود علاقة ايجابية بين لجان التدقيق وتحقيق المصادقية في التقارير المالية وتحديد الوعاء الضريبي. تقوم لجنة التدقيق بتقييم مدى قيام لجنة التدقيق وظيفته التدقيق الداخلي بأداء اعمالها ومهامها بصورة صحيحة وباستقلالية بما يزيد من مصداقية التقارير المالية الواردة لتحاسب الضريبي.

29- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون العام إذ بلغ (3.686)، وبانحراف معياري عام بلغ (1.234)، ويتضح إن الوسط الحسابي الموزون أكبر من الوسط الحسابي الفرضي مما يدل على وجود أثر لجان التدقيق على تحديد وعاء ضريبة الدخل. إذ إن تقييم تقرير لجنة التدقيق بمدى التزام مراقب الحسابات بالمبادئ العامة للتدقيق وقواعد السلوك المهني مما يزيد من مصداقية التقارير المالية.

30- هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون العام إذ بلغ (3.486)، وبانحراف معياري عام بلغ (1.349)، ويتضح إن الوسط الحسابي الموزون أكبر من الوسط الحسابي الفرضي مما يدل على وجود أثر لجان التدقيق على تحديد وعاء ضريبة الدخل. إن عدم قبول نتائج الحسابات المقدمة إلى السلطة المالية تعود إلى ضعف في الإفصاح ونظام الرقابة الداخلية للمنظمة.

ثانياً: اختبار الثبات الداخلي للإستبانه (الاتساق)

في هذه الجزئية تم إيجاد معامل كرونباخ ألفا الذي يعتبر مقياس أو مؤشر لثبات الاختبار (الاستبانه)، والجدول الآتي يوضح قيم معاملات كرونباخ ألفا لكل محور على إنفراد وللমقياس ككل.

جدول رقم (4)

اختبار كرونباخ ألفا ومعامل الصدق لقياس ثبات الإستبانه

المحاور	معامل كرونباخ ألفا	معامل الصدق	عدد الفقرات
المحور الأول	0.959	0.979	10
المحور الثاني	0.951	0.975	10

10	0.972	0.945	المحور الثالث
30	0.992	0.984	جميع عبارات الإستبانة

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الإحصائية.

إن معامل الثبات كرونباخ ألفا ومعامل الصدق لكل عبارات الإستبانة لأداة القياس تتمتع بدرجة عالية من الثبات لأنها أكبر من 60% وبالتالي يعني هنالك اتساق داخلي لأسئلة محاور الإستبانة وفقرات الإستبانة بشكل عام، ومصفوفات الارتباط لمحاور الإستبانة كانت كما يأتي:

جدول رقم (5)

مصفوفة الارتباط للمحور الأول

		Q1	Q2	Q3	Q4	Q5	Q6	Q7	Q8	Q9	Q10
الارتباط	Q1	1.000	.925	.810	.835	.727	.554	.531	.569	.991	.890
	Q2	.925	1.000	.772	.843	.736	.548	.596	.549	.918	.971
	Q3	.810	.772	1.000	.851	.568	.558	.542	.522	.795	.730
	Q4	.835	.843	.851	1.000	.698	.641	.637	.607	.828	.815
	Q5	.727	.736	.568	.698	1.000	.637	.729	.705	.720	.710
	Q6	.554	.548	.558	.641	.637	1.000	.828	.844	.563	.553
	Q7	.531	.596	.542	.637	.729	.828	1.000	.863	.538	.600
	Q8	.569	.549	.522	.607	.705	.844	.863	1.000	.578	.556
	Q9	.991	.918	.795	.828	.720	.563	.538	.578	1.000	.915
	Q10	.890	.971	.730	.815	.710	.553	.600	.556	.915	1.000

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول (5)، نلاحظ أن هنالك ارتباط طردي قوي (لأن جميعها موجبة وأكبر من 50%) ومعنوي جميعها كانت تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 5%). p جداً بين عبارات المحور الأول (لأن قيم-

جدول رقم (6)

مصفوفة الارتباط للمحور الثاني

Q11	Q12	Q13	Q14	Q15	Q16	Q17	Q18	Q19	Q20
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----

الارتباط	Q11	1.000	.834	.542	.583	.560	.545	.731	.661	.953	.822
	Q12	.834	1.000	.689	.627	.625	.602	.758	.754	.820	.965
	Q13	.542	.689	1.00	.607	.679	.667	.681	.687	.537	.675
	Q14	.583	.627	.607	1.00	.824	.842	.497	.453	.530	.610
	Q15	.560	.625	.679	.824	1.00	.872	.443	.457	.516	.579
	Q16	.545	.602	.667	.842	.872	1.00	.489	.428	.502	.558
	Q17	.731	.758	.681	.497	.443	.489	1.00	.920	.774	.820
	Q18	.661	.754	.687	.453	.457	.428	.920	1.00	.715	.815
	Q19	.953	.820	.537	.530	.516	.502	.774	.715	1.00	.833
	Q20	.822	.965	.675	.610	.579	.558	.820	.815	.833	1.00

من خلال الجدول (6)، نلاحظ أن هنالك ارتباط طردي قوي (لأن جميعها موجبة وأكبر من 50%) بين جميعها كانت تساوي صفر وهي أقل من مستوى p أغلب عبارات المحور الثاني ومعنوي جداً (لأن قيم- المعنوية 5%).

جدول رقم (7)

مصفوفة الارتباط للمحور الثالث

		Q21	Q22	Q23	Q24	Q25	Q26	Q27	Q28	Q29	Q30
الارتباط	Q21	1.000	.603	.730	.670	.704	.718	.549	.653	.938	.567
	Q22	.603	1.000	.794	.850	.508	.467	.543	.596	.608	.926
	Q23	.730	.794	1.000	.827	.513	.576	.551	.612	.668	.733
	Q24	.670	.850	.827	1.000	.519	.467	.506	.559	.672	.784
	Q25	.704	.508	.513	.519	1.000	.920	.790	.799	.710	.538
	Q26	.718	.467	.576	.467	.920	1.000	.743	.788	.685	.498
	Q27	.549	.543	.551	.506	.790	.743	1.000	.832	.523	.525
	Q28	.653	.596	.612	.559	.799	.788	.832	1.000	.634	.530
	Q29	.938	.608	.668	.672	.710	.685	.523	.634	1.000	.646
	Q30	.567	.926	.733	.784	.538	.498	.525	.530	.646	1.000

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول (7)، نلاحظ أن هنالك ارتباط طردي قوي (لأن جميعها موجبة وأكبر من 50%) بين أغلب جميعها كانت تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية p عبارات المحور الثاني ومعنوي جداً (لأن قيم- 5%).

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة

أ - الوسط الحسابي للإجابات على محاور الدراسة مع الوسط الحسابي للأداة (3) على أساس مقياس ليكرت الخماسي المستخدم، لاختبار هذه الفرضية (One-Sample t-Test) وتم الحصول على النتائج الآتية:

جدول رقم (8)

اختبار t حول متوسط إجابات محاور الدراسة

قيمة متوسط الاختبار = 3								
المحاور	الوسط الحسابي	فرق الوسطين	متوسط الخطأ المعياري	المحسوبة T	الجدولية T	درجات الحرية	قيمة P	النتيجة
الأول	3.610	0.610	0.1183	5.158	1.96	69	0.000	معنوي
الثاني	3.613	0.613	0.1158	5.294	1.96	69	0.000	معنوي
الثالث	3.634	0.634	0.1068	5.941	1.96	69	0.000	معنوي

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول (8) نلاحظ أن متوسط إجابات الاتفاق مع فرضية محاور البحث بلغت (3.610)، تساوي (0.000) p (3.613) و (3.634) وهي جميعاً أكبر من متوسط ليكرت الخماسي في حين كانت قيم- المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (1.96) مما يعني t كما كانت قيم- 5% وهي أقل من مستوى المعنوية اتفاق العينة المبحوثة مع فرضيات محاور الدراسة حسب آراء العينة المبحوثة والتي تم اختبارها، وهذا يعود إلى دور لجان التدقيق في محاور الدراسة والتي تتضمن نظام الرقابة الداخلي والتدقيق الداخلي ، وأداء مراقب الحسابات باتجاه زيادة مصداقية التقارير المالية المعدة للتحاسب الضريبي.

ب- فرضيات الارتباط: توجد علاقة بين محاور الدراسة

سيتم هنا دراسة العلاقة بين المحاور الثلاث التي تضمنتها الدراسة من خلال حساب قيم معاملات الارتباط بين محاورها واختبارها تحت مستوى معنوية (0.05) وتلخيص نتائجها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (9)

معاملات الارتباط بين محاور الدراسة

المحاور	معامل ارتباط بيرسون	p-قيمة	النتيجة
الأول والثاني	0.984**	0.000	معنوي جداً
الأول والثالث	0.950**	0.000	معنوي جداً
الثاني والثالث	0.971**	0.000	معنوي جداً

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول (9) نلاحظ أن هنالك ارتباط طردي قوي مقداره 98.4% بين المحور الأول والثاني، تساوي صفر وهي أقل 95p% بين المحور الأول والثالث و 97.1% بين المحور الثاني والثالث وأن كل قيم- من مستوى المعنوية (0.05) أي هنالك ارتباط إيجابي معنوي جداً (لوجود**) بين المحاور الثلاث، ولتي تتضمن محاور دور لجان التدقيق على المعلومات والبيانات المحاسبية كما في القوائم المالية للمنظمة، كما ان تفعيل لجان التدقيق لها دورها في زيادة مصداقية التقارير المالية، مما يؤدي إلى زيادة اعتمادها بالنسبة إلى السلطة المالية لتحديد الوعاء الضريبي.

ج- فرضيات التأثير: تأثير المحور الأول على الثاني وتأثير المحور الثاني على الثالث

سيتم هنا دراسة تأثير المحور الأول على المحور الثاني من خلال تقدير النموذج الخطي وحساب معامل التحديد ومن ثم اختبار فرضية التأثير وتلخيص النتائج في الجدول الآتي:

جدول رقم (10)

تأثير المحور الأول على المحور الثاني

المحور الثاني	t-قيم-	F-قيم-	p-قيم-	معامل التحديد
المحور الأول	1.718 46.063	2121.8	0.000	0.969
القيمة الثابتة	0.134			
ميل الانحدار	0.964			

من خلال الجدول (10) نلاحظ أن المحور الأول يفسر 96.9% من التغيرات الحاصلة في المحور الخاصة باختبار معامل الانحدار أكبر من قيمتها الجدولية (1.64) مما يدل t الثاني، في حين كانت قيم- $\hat{y}_i = 0.134 + 0.964x_i$ على معنويتها وأهمية وجودها في النموذج المقدر الآتي: أكبر من قيمتها الجدولية (3.98) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم F كما نلاحظ أن قيمة- التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي هنالك تأثير p للبيانات (وهذا ماؤكدده قيمة- معنوي ذو دلالة إحصائية للمحور الأول على المحور الثاني. تأثير المحور الثاني على المحور الثالث من خلال تقدير النموذج الخطي وحساب معامل التحديد ومن ثم اختبار فرضية التأثير وتلخيص النتائج في الجدول الآتي:

جدول رقم (11)

تأثير المحور الأول على المحور الثاني

المحور الثاني	القيمة الثابتة	المحور الثالث	t-قيم-	F-قيم-	p-قيم-	معامل التحديد
المحور الثاني	0.398	3.997	1133.5	0.000	0.943	

			33.667	0.896	ميل الانحدار	
--	--	--	--------	-------	--------------	--

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول (11) نلاحظ أن المحور الثاني يفسر 94.3% من التغيرات الحاصلة في المحور الخاصة باختبار معامل الانحدار أكبر من قيمتها الجدولية (1.64) مما يدل tالثالث, في حين كانت قيم- على معنويتها وأهمية وجودها في النموذج المقدر الآتي:

$$\hat{z}_i = 0.398 + 0.896y_i$$

أكبر من قيمتها الجدولية (3.98) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم F كما نلاحظ أن قيمة- التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي هنالك تأثير p للبيانات (وهذا ماتؤكدده قيمة- معنوي ذو دلالة إحصائية للمحور الثاني على المحور الثالث.

(Principal Component Analysis)خامساً: تحليل المكونات الرئيسية

سيتم هنا تحليل أهمية ورتبة كل سؤال وتحديد نسبة التفسير التي توضحه لكل محور وعلى اعتبار أن هنالك علاقة قوية بين أسئلة ا لاستبانة (كما في الجدول (5), (6) و(7)) من خلال استخدام تحليل المكونات الرئيسية وكمايلي:

-تحليل أهمية الأسئلة في المحور الأول:

جدول رقم (12)

التباين الكلي المفسر للمحور الأول

المكون	القيم المميزة			القيم المميزة المعنوية		
	المجموع	نسبة التباين	نسبة التباين التراكمية	المجموع	نسبة التباين	نسبة التباين التراكمية
1	10.623	79.155	79.155	10.623	79.155	79.155
2	1.121	8.353	87.509			
3	.656	4.886	92.395			
4	.305	2.271	94.666			
5	.291	2.166	96.832			
6	.196	1.464	98.296			
7	.108	.802	99.098			
8	.064	.474	99.572			
9	.057	.428	100.000			
10	-8.0E-16	-6.0E-15	100.000			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول (12) نلاحظ أن القيمة المميزة للمكون الأول باستخدام مصفوفة التباين بلغت (10.623) وهي معنوية؛ لأنها أكبر من الواحد, وأن نسبة تفسير تباين المكون الأول للمحور الأول بلغت 79.155%, في حين كان ترتيب الأهمية لكل سؤال من أسئلة المحور الأول موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (13)
مصفوفة المكون الأول للمحور الأول

	إعادة قياس	الصف
	المكون الأول	المكون الأول
Q2	.957	1.328
Q9	.953	1.170
Q1	.953	1.184
Q10	.941	1.301
Q4	.922	1.272
Q3	.860	1.073
Q5	.800	0.798
Q7	.700	.542
Q8	.687	.578
Q6	.687	.602

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول (13) نلاحظ أن السؤال الثاني حصل على المركز الأول في تفسير تباين المحور الأول؛ لأنه حصل على أكبر نسبة تفسير ومعامله بلغ (0.957) ويليه السؤال التاسع والأول بنسبة تفسير متساوية بلغت معاملاتها (0.953) في حين كان السؤال السادس في المركز الأخير والمعادلة الآتية تمثل ذلك المكون:

$$\hat{y}_{1i} = 0.953q1_i + 0.957q2_i + 0.860q3_i + 0.922q4_i + 0.800q5_i + 0.687q6_i + 0.700q7_i + 0.687q8_i + 0.953q9_i + 0.954q10_i$$

سادسا-تحليل أهمية الأسئلة في المحور الثاني

جدول رقم (14)
التباين الكلي المفسر للمحور الثاني

	القيم المميزة المعنوية			القيم المميزة		
	نسبة التباين التراكمية	نسبة التباين	المجموع	نسبة التباين التراكمية	نسبة التباين	المجموع
1	74.919	74.919	10.125	74.919	74.919	10.125

2	1.276	9.442	84.361
3	.933	6.901	91.262
4	.464	3.430	94.692
5	.275	2.038	96.730
6	.154	1.143	97.873
7	.119	.884	98.757
8	.068	.503	99.260
9	.061	.449	99.709
10	.039	.291	100.000

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول (14) نلاحظ أن القيمة المميزة للمكون الأول باستخدام مصفوفة التباين بلغت (10.125) وهي معنوية؛ لأنها أكبر من الواحد، وأن نسبة تفسير تباين المكون الأول للمحور الثاني بلغت 74.919%، في حين كان ترتيب الأهمية لكل سؤال من أسئلة المحور الثاني موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (15)

مصفوفة المكون الأول للمحور الثاني

	إعادة قياس	
	المكون الأول	المكون الأول
Q20	1.287	.954
Q12	1.299	.941
Q19	1.106	.896
Q17	1.111	.894
Q11	1.100	.889
Q18	1.237	.874
Q13	.758	.765
Q14	.613	.688
Q15	.547	.676
Q16	.579	.667

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول (15) نلاحظ أن السؤال (20) حصل على المركز الأول في تفسير تباين المحور الأول ؛ لأنه حصل على أكبر نسبة تفسير ومعامله بلغ (0.954)، والتي تتضمن تبنى لجنة التدقيق بمراجعة المؤشرات الخاصة بالأرباح في القوائم المالية قبل صدورها. ويليه السؤال (12) بنسبة تفسير بلغت معاملتها (0.941)، والتي تتضمن تحقق لجنة لتدقيق من أن النتائج المبينة في القوائم المالية بحيث يحقق خاصية دقة تلك المعلومات، وهذا ما يؤكد مضمون الدراسة في دور لجنة التدقيق في زيادة مصداقية التقارير المالية لتحديد الوعاء الضريبي وذلك عن طريق مراجعة المؤشرات المالية ودقة البيانات قبل اعتمادها، في حين كان السؤال (16) في المركز الأخير والمعادلة الآتية تمثل ذلك المكون:

$$\hat{y}_{2i} = 0.889q_{11i} + 0.941q_{12i} + 0.765q_{13i} + 0.688q_{14i} + 0.676q_{15i} + 0.667q_{16i} + 0.894q_{17i} + 0.874q_{18i} + 0.896q_{19i} + 0.954q_{20i}$$

سابعا-تحليل أهمية الأسئلة في المحور الثالث

جدول رقم (16)

التباين الكلي المفسر للمحور الثالث

المكون	القيم المميزة			القيم المميزة المعنوية		
	المجموع	نسبة التباين	نسبة التباين التراكمية	المجموع	نسبة التباين	نسبة التباين التراكمية
1	8.475	71.082	71.082	8.475	71.082	71.082
2	1.447	12.134	83.216	1.447	12.134	83.216
3	.801	6.722	89.938			
4	.413	3.463	93.401			
5	.262	2.196	95.596			
6	.228	1.914	97.511			
7	.156	1.307	98.817			
8	.066	.554	99.372			
9	.056	.470	99.842			
10	.019	.158	100.00			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول (16) نلاحظ أن القيمة المميزة للمكون الأول باستخدام مصفوفة التباين بلغت (8.475) وهي معنوية ؛ لأنها أكبر من الواحد، وأن نسبة تفسير تباين المكون الأول للمحور الثالث بلغت 71.082%، في حين كان ترتيب الأهمية لكل سؤال من أسئلة المحور الثالث موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (17)

مصفوفة المكون الأول للمحور الثالث

	إعادة قياس	
	المكون الأول	المكون الأول
Q25	1.132	.911

Q26	1.272	.898
Q28	1.217	.895
Q27	1.027	.845
Q21	.829	.836
Q29	.835	.826
Q23	.593	.764
Q22	.658	.737
Q24	.624	.729
Q30	.693	.727

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية.

من خلال الجدول (15) نلاحظ أن السؤال (25) حصل على المركز الأول في تفسير تباين المحور الأول لأنه حصل على أكبر نسبة تفسير ومعامله بلغ (0.911) ويليه السؤال (26) بنسبة تفسير بلغت معاملتها (0.898) في حين كان السؤال (30) في المركز الأخير والمعادلة الآتية تمثل ذلك المكون:

$$\hat{y}_{3i} = 0.836q_{21_i} + 0.737q_{22_i} + 0.764q_{23_i} + 0.729q_{24_i} + 0.911q_{25_i} \\ + 0.898q_{26_i} + 0.845q_{27_i} + 0.895q_{28_i} + 0.826q_{29_i} + 0.727q_{30_i}$$

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

- 1 - أجمع أفراد عينة الدراسة على أنَّ هناك دوراً للجان التدقيق على كفاية نظام الرقابة الداخلي للمنظمة وذلك عن طريق مجموعة من الأنظمة التي تمارسها اللجنة ومن بينها:
 - أ -تقوم لجنة التدقيق بمراجعة الوضع المالي للشركة والتحقق من مدى سلامة ومصادقية القوائم المالية.
 - ب قيام لجنة التدقيق بتقييم وملاءمة نظام الرقابة الداخلية للمنظمة.
 - ت- قيام لجنة التدقيق بمراجعة وتقييم خطط وتقارير الرقابة الداخلية حول البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية.
 - ت قيام لجنة التدقيق بتقييم مدى التزام المنظمة بالقوانين واللوائح التي تخص إعداد القوائم المالية.
 - ج - قيام لجنة التدقيق بدراسة أي عملية غش أو تصرفات غير قانونية داخل المنظمة.
 - ح - قيام لجنة التدقيق بدراسة أي قصور في عمليات الرقابة الداخلية في المنظمة وإجراء تقويم لها.
 - خ- قيام لجنة التدقيق بمراجعة القضايا الرئيسية المتعلقة بالممارسات المحاسبية وإعداد التقارير المالية بما في ذلك البيانات الرسمية للمنظمة.

- 2 - إن لجان المراجعة كونها آلية من آليات الحوكمة لها دور محوري في الارتقاء بزيادة مصداقية التقارير والقوائم المالية، فهي منوط بها القيام بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وحل المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والمراقب الحسابات الناجم عن تقييم أداء مراقب الحسابات مما يساهم في دور إيجابي لزيادة مصداقية التقارير المالية المعدة لتحديد الوعاء الضريبي.
- 3 - تعد لجان المراجعة كحلقة الوصل بين إدارة المنظمة ومراقب الحسابات من جهة، وبين أصحاب المصالح المنظمة ومراقب الحسابات من جهة أخرى، وإن كافة الأطراف ذات العلاقة بعملية المراجعة يهتمهم على المدى الطويل أن تتم عملية المراجعة بكل موضوعية وكفاءة مما يؤدي إلى إضفاء الثقة على منتجات المحاسبة المالية لتعزيز اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.
- 4 - إن تطبيق قواعد وآليات لجنة التدقيق يؤثر إيجابيا في مستوى الشفافية وفي تحديد المسؤولية والمساءلة وفي تحقيق العدالة والاستقلالية وفي تقليل التلاعب عن طريق الالتزام بالمبادئ المحاسبية أو القوانين النافذة.
- 5 - أجمع أفراد عينة البحث أن مهام لجنة التدقيق تساهم في توفير المصداقية في التقارير المالية وتؤثر على أداء عمل التدقيق الداخلي والخارجي.
- 6 - أجمع أفراد عينة البحث على أن مهام لجنة التدقيق تساهم في التزام مراقب الحسابات والمدقق الداخلي بالمعايير المحلية والدولية لأداء أعمالهم بصورة صحيحة وباستقلالية لتلبية متطلبات الإفصاح في التقارير المالية.
- 7 - أجمع أفراد عينة البحث على أن مهام لجنة التدقيق له تأثير إيجابي على منفعة التقارير المالية تتوقف على مصداقية المحتوى المعلوماتي كمرفقات للإقرار الضريبي لتحديد وعاء ضريبي عادل وتحقيق فحص ضريبي فعال.
- 8 - أجمع أفراد عينة البحث على أن قناعة السلطة المالية بمبلغ الربح الضريبي تتأثر بمستوى الإفصاح المحاسبي وبالتزام مراقب الحسابات بالمبادئ العامة للتدقيق وقواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق الدولية والمحلية إضافة إلى قيام وظيفة التدقيق الداخلي بأداء أعمالها بصورة صحيحة وباستقلالية وبوجود لجنة تدقيق في المنظمة.

التوصيات:

- 1 - ضرورة تفعيل دور لجان التدقيق في منظمات الأعمال العاملة في إقليم كردستان وتوضيح الدور الذي تقوم به، بما يعزز من قدرة هذه اللجان في بمراجعة الوضع المالي للشركة والتحقق من مدى سلامة ومصداقية القوائم المالية. وذلك لقيامه بالمهام الآتية:

- أ -قيام لجنة التدقيق بتقييم وملائمة نظام الرقبة الداخلية للمنظمة.
- ب قيام لجنة التدقيق بمراجعة وتقييم خطط وتقارير الرقابة الداخلية حول البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية.
- ت قيام لجنة التدقيق بتقييم مدى التزام المنظم بالقوانين واللوائح التي تخص اعداد القوائم المالية.
- ث قيام لجنة التدقيق بدراسة أي عملية غش أو تصرفات غير قانونية داخل المنظمة.
- ج قيام لجنة التدقيق بدراسة أي قصور في عمليات الرقابة الداخلية في المنظمة وإجراء تقويم لها.
- ح قيام لجنة التدقيق بمراجعة القضايا الرئيسة المتعلقة بممارسات إعداد التقارير المالية بما في ذلك البيانات الرسمية للمنظمة.
- 2 -ضرورة أن يتضمن التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية المنشورة من قبل منظمات الاعمال تقريراً عن المهام التي أنجزتها لجنة التدقيق خلال العام.
- 3 -ينبغي أن يكون هناك تعاون فعال في المنظمة بين مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية والمدققين(الداخليين والخارجيين) لتوفير بيئة رقابية جيدة وفعالة، وأن تتسم العلاقة بينهم بالشفافية من حيث تبادل المعلومات واستقلالية المدققين وذلك للحصول على تقارير مالية موثوق بها يمكن اعتمادها من السلطة المالية ،كون لجنة التدقيق حلقة وصل بينهم.
- 4 -ضرورة تظافر جهود المنظمات المهنية والجهات المعنية لتنمية الوعي لدى المساهمين والمستثمرين بإبراز دور لجان التدقيق في منظمة الاعمال، لما له من دور إيجابي في مستوى الشفافية وفي تحديد المسؤولية والمساءلة وفي تحقيق العدالة والاستقلالية وفي تقليل التلاعب عن طريق الالتزام بالمبادئ المحاسبية أو القوانين النافذة، وما تنعكس هذا الدور على التقارير المالية المعدة للتحاسب الضريبي.
- 5 -يجب على السلطة المالية (الإدارة الضريبية) الاعتماد على التقارير المالية لمنظمات الاعمال التي تتبنى منهج لجنة التدقيق، لغرض إنجاح تطبيق طريقة التقدير الذاتي وتقليل الاعتماد على الضوابط التي تصدره لتحديد عاء ضريبي عادل وسليم.

المصادر

اولا: العربية

- 1- حماد، طارق عبد العال، "حوكمة الشركات: المفاهيم .. المبادئ. التجارب وتطبيقات الحوكمة في المصارف"، الدار الجامعية، الاسكندرية: مصر 2005.

- 2- سليمان، محمد مصطفى، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة"، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر (2006).
- 3- عطا، محمد حامد، الفحص الضريبي علما وعملا، موسوعة الضريبة، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 4- الججاوي، العنكي، طلال محمد علي، هيثم علي محمد، المحاسبة والتحاسب الضريبي، الطبعة الثانية، دار الكتب موزعون - ناشرون، كربلاء، العراق، 2014.
- 5- مشكور، البعاج، الكرعوي، سعود جابد، قاسم محمد، نجم عبد علوي، المحاسبة الضريبة أطرها القانونية وتطبيقاتها العملية في العراق، الطبعة الأولى، مطبعة دار البيضاء النجف، العراق، 2014.
- 6- الغناتي، رضوان، إيهاب نظمي، رأفت سلامة، أحمد كلبونة، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2011.
- 7- لطفي أمين السيد احمد، التحليل المالي لإغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمارات في البورصة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 8- المصري، احمد محمد، الإدارة الحديثة، مؤسسة الشباب الجامعة، القاهرة، مصر، 2000.
- 9- محمد، جاسم، فاطمة جاسم، سهام محمد، الاتجاهات الحديثة في تقدير الدخل الخاضع للضريبة في دول عربية مختارة مع الإشارة إلى العراق، مجلة دراسات البصرة، العدد (13)، 2012.
- 10- محمد، عبدالفتاح محمد، دور الحوكمة الشركات في تحقيق فاعلية وكفاءة عملية المراجعة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة بني سويف، العدد الرابع، 2006.
- 11- يونس، منصور ميلاد، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، ليبيا، 200.
- 12- قدي، عبد المجيد، "دراسات في علم الضرائب"، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 13 - سلامة وصلاح حسن علي، نظام إعداد والفحص الضريب تأصيل نظري وتطبيق عملي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2002.
- 14- الخطيب وشامية، خالد شحاتة، احمد زهير، اسس المالية العامة، دار الوائل للنشر والتوزيع، 2010.
- 15- الزبيدي، عبدالباسط علي جاسم، وعاء ضريبة الدخل في التشريع الضريبي، الطبعة الاولى دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008.
- 16- البطريق، يونس احمد، النظم الضريبية، الدار الجامعية، 2004.
- 17- طاقة والعزاوي، محمد، هدى، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.

الدوريات:

- 1- التميمي، هاشم حسن حسين، "الرقابة الاجتماعية ودورها في تقويم أداء منظمات الاعمال في الشركات المملوكة للدولة"، أطروحة دكتوراه محاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2002.
- 2- العبيدي، سعيد علي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان الاردن، 2011.
- 3- مطر، محمد، دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكيم المؤسسي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، المؤتمر العلمي المهني الخامس، عمان، الأردن، 24-25 أيلول، 2003.
- 4- البرغوثي، شادي، الجوهر، كريمة علي، "دور الجهاز التدقيق الداخلي في الكشف عن الفساد من خلال المساءلة"، مجلة دراسات محاسبية ومالية -المجلد الثامن -العدد 23 - الفصل الثاني - 2013.
- 5- السويطي، موسى سلامة، "تطوير أنموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي"، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن (2006).
- 6- دحدوح، حسين أحمد (٢٠٠٧). دور لجنة المراجعة في حوكمة الشركات في سوريا، مجلة إريد للبحوث والدراسات، المجلد (١١)، العدد (1).
- 7- امين، عبدالله محمود، اثر فاعلية نظام المعلومات على عملية التحاسب الضريبي، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2000.
- 8- العودة الله، علاء، دور لجان المراجعة في تعزيز استقلالية مراجع الحسابات الخارجي فيسورية (دراسة ميدانية)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، رسالة ماجستير، 2010.
- 9- احمد، سامح محمد، "دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية،دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية"، مجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد السابع، العدد الاول، 2011.
- 10- حسين، مهند سعدي احمد، "اثر لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية"، (رسالة ماجستير في المحاسبة)، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015.
- 11- الصوصي، اياد سعيد محمود، مدى فاعلية دور اللجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2012.

ثانيا: الاجنبية

- 1- Andrew R.Goddard and Caro.Masters."Audit committee,Cadbury Code and Audit Free:An Empirical Analyses of UK Cmpanies Management Audditing Jornal, Vol. (15), issue (7), 2000.
- 2- Arens, Alvin A., Elder, Randal J., and Mark S, Beasley. "Auditing and Assurance Services: AnIntegrated Approach", 10th ed, (2010).
- 3- Braiotta, L., the Audit committee handbook, 4th edition. New York, 2004.
- 4- Braiootta L;R Gazzaway;p.Colson;S.RamMOOTI,The Audit Committee Handbook,5th ed.,Jhan Wiley &Sons ,USA,2010.
- 5- Gendon,Y.,et al .,Getting inside the Bank Box:A Field study of practices in "Effective ",Audit Committee Auditing "AJournal of practice &Theory,Vol,23,No.1,2004.
- 6- Fawzy, S., Assessment of Corporate Governance in Egypt, Working Paper No. 82. Egypt, the Egyptian Center for Economic Studies, 2003.
- 7- SACI Djelloul: comptabilité d'entreprise et le système économique, algerienne, OPU,Alger, 1991.
- 8- Hermanson, Dana R., & Rittenberg, Larry E., Internal Audit and Organizational Governance, The Institute of Internal Auditors Research Foundation, 2003.
- 9- Stewart, J. & Munro, L. (2007). The Impact Of Audit Committee Existence and Audit Committee Meeting Frequency on the External Audit: Perceptions of Australian Auditors. International Journal of Auditing, 11(1): 51-69.
- 10- Ismail,KNIK,Audit Committee and the Amendments of Quarteriy Financial Reports among Malaysian Companies .Journal pengurusan 32 , 2011.
- 11- Sawyer, LB, Dittenhofer, MA & Scheiner JH. Sawyer's internal auditing: the practice of modern internal auditing. 5th edition. Altemonte Springs, Fla: Institute of Internal Auditors. 2003.
- 12- Ratsula, Olli-Pekka, the Interplay between Internal Governance Structures, Audit Fees and Earnings Management in Finnish Listed Companies, Accounting Master's thesis ,Department of Accounting and Finance, Aalto UniversitySchool of Economics , 2010.
- 13- Steven A Harrast;Lori Mason-Olsen ,Can Audit Coointtees Prevent Management Fraud?,the CPA Journal,Jan 2007.